



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالث

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة

عنوان المحاضرة: النظريات المفسرة التحديث -نظرية التبعية (Dependency Theory)

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايمل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

ظهرت نظرية التبعية في ستينيات القرن الماضي كرد فعل على نظرية التنمية الغربية (نظرية التحديث) التي تقدم أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث تقوم على فرضية أساسية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرضت لها الدول التابعة (المتخلفة) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم يؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من تخلفها يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج في الدول التابعة أيا كان شكل انتاجه ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم.

وتستند هذه النظرية على مفهوم أساسي يفسر التخلف وعدم النمو في البلدان النامية بإرجاعها الى الشروط غير المتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي، وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف فائض الإنتاج من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان ، ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال تعريف عالم الاجتماع دوس سانتوس للتبعية بحسبانها حالة ما تكشف ان اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو اقتصاد دولة أو دول أخرى وتوسعها، إذ تأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة ان تتسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع ان تفعل ذلك إلا انعكاساً لتوسع الاقتصاد المهيمن ونموه وهو ما يؤدي الى تنمية التخلف واستمراره في البلدان النامية.

ويشبه عالم الاقتصاد الأمريكي فرانك هاينمان نايت (1885-1972م) الرأسمالية بنسق من صلات التبادل على نطاق العالم كله، يتسم بالاحتكار والاستغلال، ويرى أن التطور والتخلف نتيجة لعملية واحدة هي عملية نشوء وتطور النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي حيث يؤكد على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هي التي تضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز إلى الأطراف أياً كانت هذه المراكز (الدول الصناعية الغربية مقابل الدول المتخلفة على مستوى العالم، والمدينة مقابل الريف على مستوى الدولة المتخلفة).

وتعد مقولات نظرية التبعية رفضاً لنظرية التحديث، بحسبان ان الاخيرة تسعى إلى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان. وشكلت الطروحات الأيديولوجية التي قدمها مفكرو نظرية التبعية المقولات الأساسية التي تقوم عليها ومن أهمها:

1- ان أقاليم العالم شديدة التخلف اليوم هي تلك التي كانت على علاقة وثيقة مع مراكز النظام العالمي إبان تشكل هذا النظام في بداية القرن السادس عشر الميلادي.

2- يؤدي تركيز الدول الصناعية على الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة من الدول النامية الى نشوء ما يعرف باسم (الاقتصاد الثنائي) أي وجود شريحة اقتصادية محدودة تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تبقى البنية الاقتصادية الكلية على درجة كبيرة من التقليدية في أساليب العمل وأدواته وبينما توجه الشريحة الحديثة قدراتها المتميزة للأسواق الخارجية وتزدهر باستمرار نتيجة لذلك، فإن بقية أجزاء البنية الاقتصادية تبقى عاجزة عن سد الحاجات المحلية المتزايدة.

3- يتواطأ رأسماليو الدول النامية مع رأسمالي المراكز العالمية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور البلدان النامية وتقدمها، فهم يعملون على استمرار ارتباطهم بالسوق العالمية، كما يعملون على عقلنة واقع التبعية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.

4- لا يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية الى نمو هذه البلدان لأن هذه الشركات العملاقة تقوم بتحويل أغلب أرباحها الى مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة، وهي لا تستثمر في البلدان النامية إلا نسبة ضئيلة من الأرباح التي تجني من هذه البلدان النامية.

5- هناك سقف للتنمية في البلدان النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن هذه البلدان وإن استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان تصل الى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي تعمل باستمرار على إبقاء البلدان النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة العسكرية.

يمكن القول بأن التبعية هي جوهر التخلف وأن التنمية هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع سيطرته الذاتية، وإتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية.

وتستند علاقات التبعية إلى أيديولوجيا تكاد أن تكون عقيدة وضعية، صاغ أطروحتها الفيلسوف الفرنسي مؤسس علم الاجتماع الحديث أوغست كونت ، التي تعتمد على رأسمال التكنولوجيات والعلم الوضعي- التجريبي قاعدة ومنطقاً لبناء عالم جديد، والعقلانية والمادية فلسفة سامية لبناء ثقافة حديثة لإنسان جديد صفته الأساس أنه منتج وصانع ومنظم اقتصادي وإداري وسياسي ومفكر ، له رسالة وضعية هي تحرير البشرية من (الدين) - بزعمه - والخرافة ونشر العقلانية وأنوار العلم والحرية، وهي رسالة تتحمل مسؤولياتها الأمم التي سبقت وقادت العالم في هذا السياق، وامتلكت هذا الحق بالفعل والممارسة وما أنجزته في ميادين الصناعة والعلم، وأعطت لنفسها حق فرض المدنية الجديدة وأخلاقياتها على العالم بما أحرزت من تقدم وتطور وإنتاج مادي وسلعي وثورة اقتصادية وعسكرية، أهلها للقيام بدور المهيمن والمسيطر في العالم.

ان التبعية ليست حالة ثابتة نهائية بل هي مستويات تختلف باختلاف كثير من العوامل التطبيقية والسياسية والاجتماعية فضلاً عن علاقات القوى داخل البلد التابع وطبيعة موقف هذا البلد من الأوضاع الدولية وصراعاتها المحتدمة. ولهذا فهي عملية نسبية تتعمق في بعض البلدان ويتصاعد النضال للحد منها في بلاد أخرى، وأنها ليس علاقة أحادية اقتصادية فحسب بل تتضمن كذلك أبعادا ودلالات سياسية واجتماعية وثقافية.

بمعنى أن نظرية التبعية قد ربطت بين تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار أن تخلف الأولى جاء نتيجة استنزاف الثانية لخيرات الأولى، وعليه فمن غير الممكن أن تسير الدول المتخلفة في طريق التنمية والذي سارت فيه الدول المتقدمة حيث لا تتوفر نفس الظروف والشروط، وإنما عليها بداية إذا أرادت التنمية أن تحاول الفكاك من التبعية التي تؤدي إلى استنزافها لأن التنمية عن طريق الغرب لا تؤدي إلا إلى مزيد من الاستنزاف والتبعية وبمعنى آخر تكريس التخلف.

ثالثاً-نظرية النظم العالمية

لاحقاً انبثقت مؤخراً نظرية النظم العالمية التي تقوم على أربع ركائز هي:

- 1- هناك مجموعة عالمية واحدة وعمليات واسعة على نطاق العالم تخضع لها كل الاقتصاديات، فليست الدولة الوطنية هي المستوى الوحيد للتحليل في فهم عمليات التنمية والتغيير
- 2- يتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق: المركز (الغني)، شبه المحيط (متوسط)، المحيط (فقير)، مع السماح بإمكانية الحراك في ترتيبية هذا النظام، رغم صعوبته
- 1- التبادل بين هذه المناطق غير متكافئ واحتكاري.

لعل نقاط الضعف في نظريتي التحديث والتبعية دعت المفكرين الى ابتكار نظرية جديدة لتفسير التنمية والياتها حيث تم صياغة مفهوم جديد لتحديد مضامين وابعاد التحديث وهو (رأس المال الثقافي) والذي ظهر في كتابات المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما لا سيما كتابه (نهاية التاريخ) عام 1989 وكذلك كتاب (الثقافة: دور الثقافة والفضائل الاجتماعية في تحقيق الازدهار الاقتصادي) عام 1995م وفي عام 1999 كتب فوكوياما مقالة قصيرة موجهة الى صندوق النقد الدولي عن مهمة الجيل الثاني في إصلاح الاقتصاديات النامية. كذلك أصدر الباحث لورانس هاريسون الذي عمل مديراً لوكالة المعونة الأمريكية في المجتمعات النامية بأمريكا اللاتينية كتاباً بعنوان (من يزدهر؟ كيف تؤدي القيم الثقافية الى النجاح الاقتصادي والسياسي) وفي هذا الكتاب يحدد هاريسون مكونات رأس المال الثقافي في النقاط التالية:

- 1- قيمة الثقة بين أفراد المجتمع وتأثيرها على تسهيل المعاملات وطبقاً لها تنقسم المجتمعات الى مرنة وشفافة في المعاملات و متخابئة وسرية.
- 2- قيمة حب العمل او الكسل وطبقاً لها تنقسم المجتمعات الى عاملة ومتكاسلة .
- 3- قيم الثواب والعقاب ودرجة تشجيعها للابتكار وروح المبادرة وطبقاً لها تنقسم المجتمعات الى راغبة في الابتكار ونافرة منه .

4- قيمة حب المال والادخار والربحية وطبقا لها تنقسم المجتمعات الى مجتمعات جاذبة للمال وأخرى طاردة له.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة:

- 1- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، 1975.
- 2- باسم الطويسي، النظريات التفسيرية للتخلف والتنمية، موقع Basimtwissi Blog.
- 3- سعيد محمد السيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.